الالتـــزام الديني ودوره في الحد من ظاهرة الفساد لـــدى موظفـــــي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية .

أ. فاطمـــة حسن سالم خليفة ـ كلية التربية الزاوية ـ جامعة الزاوية .

مقدّمـــــة :

يرتبط الفساد بالوظيفة العامة ، ويؤدي إلى الإنحراف عن الواجبات والأهـداف المرسومة بسبب إعتبارات شخصية وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من خلال مخالفة القوانين والمعايير الأخلاقية السامية للمجتمع .

ونتيجة لظهور الحروب وآثـــارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، والمحسوبية ، والقلق الناجم من عدم الإستقرار في الأوضاع ، والتخوف من المجهول ، دفع بالكثيرين نحو التفكير في وسائل غير مشروعة لجمع المال لغرض مواجهة المستقبل الغامض ، حيث تلعب العوامل الاقتصادية المتردية والمحفزة نحو سلوك طريق الفساد وإنعكاساتها على إرتفاع تكاليف المعيشة ، ولهذا نجد أن مظاهر الفساد الإداري والمالي قد تنوعت وإتخذت أشكالا متعددة منها : (الرشوة، والمحسوبية ، والمحاباة ، والوساطة ، والإبتزاز ، والتزوير ، ونهب المال العام)، وبهذا أصبح الفساد آفـــة يهدد الكيان الاجتماعي والسياسي للدولة .

وإرتبط الفســـاد بجودة التعليم من خـلال إلتزام الكليات والمعاهد بأساليب الدراسة القديمة والمناهج المكررة دون الأخـــذ بأساليب التطور التكنولوجي في نقل المعلومة وعرضها وتخزينها وسرعة الإطلاع عليها والتي تطور مستوى التعليم العالي.

ومؤسسات التعليم العالي ليست بمنأى عن الفساد ، والمتمثل في مصادر المعرفة والتحصيل ، فنجد إقبال الطلبة على المحاضرات قلّتْ بنسبة (50%) نتيجة إعتمادهم على الملخصات المتوفـــرة في مراكز التصوير والمكتبات ، وهذا الأمر يقلل من مدى الإدراك وتقبل روح التفكير والإبداع عند الطالب ويقتل الطموح ؛ لأن هـــم الطالب سيكون النجاح فقط ، وهذا يخلق ضعفا في التفكير والاستيعاب ، ويقتل روح المثابرة والمنافسة من أجل التفوق .

ومن مظاهر الفساد في التعليم العالي إعتماد الطلبة على إستخدام النفوذ والعلاقات الشخصية والمعارف ، وما يقدمـــوه من هدايا أو يدفعون رشاوى للتأثير على سير مرفق

التعليم في سبيل النجاح ، وسبب ذلك كثرة الجامعات دون تفعيل النظام الرقابي لوزارة التعليم ، وهذا يؤثر سلبا على الجامعات الحكومية والأهلية ، حيث ساد الطابع التجاري على العملية التعليمية كأحد مظاهر الفساد لتأثيره على مبدأ تكافؤ الفرص ، وخاصة في عدالة توزيع الوظائف في الدولة الذي يعتبر من أخطر مظاهر الفساد ؛ لأن غاية الطالب في الدراسة هي التعيين ، وهذا هو الباعث الذي يحرك الطالب للعمل بجد من أجل تحقيق نتيجة ، والتفوق في مجال دراسته كي يحقق طموحه في تطبيق ما درسه ضمن وظيفته بعد التعيين ، ولكن يصطدم الطالب بواقع مرير يحطم أهدافه وأحلامه ، وهو أن نظام التعيين يقوم على أسس المحسوبية والقرابة ، وهذا يؤدي إلى إنتشار الفساد ويقلل من حرص الطالب على المواظبة على أداء واجبه، وبالنتيجة النهائية يؤثر على التعليم العالي في الدولة بشكل سلبي .

كما تشجع ثقافة المجتمع على الفساد ، من خلال شعور بعض الناس بالفخر ، وعلو المكانة ، والرفعة ، والمنزلة الاجتماعية إذا قاموا بمخالفة القوانين ، وذلك بحصولهم على أشياء لا يستحقونها أو الحصول على معلومات تمكنهم من إكتساب بعض المكاسب السريعة ، ويرجع هذا الأمر إلى إنتشار مقومات سلبية في الثقافة السائدة والتي يجب العمل على محاربتها والقضاء عليها بكل صورها وأشكالها ، من خلال نشر ثقافة الالتزام الديني ، فالشعور الديني يعتبر خير وازع للإنسان لسلوك الطريق المستقيم وعدم إرتكاب المفاسد والمعاصي ، فلو إستطاع الهروب من عقاب الدنيا ، فهو بالتاكيد لن يتمكن من أن يفلت من عقاب الآخـــرة ، إلا أن ذلك لم يمنع النفوس الضعيفة من مخالفة أوامر الله - سبحانه وتعالى- وإرتكاب نواهيه ، لذلك كان واجبا علينا إيجاد الوسائل الرادعة في الدنيا لمنع مثل هـــؤلاء المعتدين على أوامر الله .

فالدين الإسلامـــي هو أكثر الأديان معرفة بنفسية البشر وكيفية معالجتها ، ولذلك نجده قد استخدم أسلوبين لمعالجة الفساد ، وهما أسلوب الترغيب والترهيب ، ويقصد بأسلوب الترغيب إستخدام أساليب التحفيز المختلفة التي من شأنها أن تجعل الموظف يقبل على عمله بنفس راضية وبحماس كبير فينجزه إنجازا عاليا ويؤدّي أداء متميزا ، أما أسلوب الترهيب فيستخدم أسلوب التخويف بأنواعه ، حيث يشار إليها في الإدارة الحديثة بالحافز السلبي ، ويتمثل أسلوب الترهيب لمكافحة الفساد في مفهوم الرقابة على أداء العاملين بهدف كشف الأخطاء وتصحيح الإنحرافات قبل أن تستفحل ، وتبدأ الرقابة للفرد المسلم بالرقابة الذاتية التي يمارسها الموظف المسلم على نفسه بدافـــع من ضميره

الحي ، غير أن الإنسان بشر معرض للخطأ ، وقليل من الناس من تردعه نفسه عن الزلل ؛ ولذلك فإن المرء يحتاج إلى رقابة عليه .

وللحد من الفساد ، نجد أن الدين الإسلامـــي قد وضع علاجا له من خـــلال تقويم النفس البشرية وهدايتها إلى طريق الصلاح مع وضع عقوبات دنيوية وأخرويـــة لمن يرتكب أيّ فعل من أفعال الفساد والإضرار بالآخرين سواء أكانوا أفرادا أو جماعات

أولا ـ مشكـــلة البحـــث :

يمثل الفساد بنوعيه الإداري والمالي أحد أخطر المعوقات التي تواجه أي مجتمع في سبيل الوصول للتنمية الشاملة ، ونتيجة لذلك تزايدت المؤتمرات والندوات التي تسعى لمناقشة كيفية مكافحة وعلاج هذه الظاهرة .

وتعد مواجهة ظـــاهرة الفساد في التعليم أحد أهم آليات إصلاح النظام التعليمي ، خاصة بعد أن أصبح الفساد بجميع أشكاله عائقا حقيقيا أمام إصلاح التعليم وتطويره ، لمن أصبح من يمتلك القوة القدرة على إفساد أي خطط لإصلاح النظام التعليمي ، ولا يرتبط ذلك فقط بحجم الهدر الذي يصيب الموارد المتاحة من الدولة أو المجتمع لقطاع التعليم ، ولكن - أيضا - بإتساع جبهة المستفيدين من مظاهر الفساد داخل هذا القطاع، وإنهيار المنظومة الأخلاقية ، فضلا عن آثارها على الطلاب .

وفي السياق التعليمي يـــرى بعضهم أن مجرد تحقيق مكاسب مادية غير شرعية بغض النظر عن الآثـــر السلبي على التعليم من العاملين في المؤسسة التعليمية يجب أن يدخل في إطار الفساد في النظام التعليمي ، من خـــلال التفريق بين الفساد الأصغر والفساد الأكبر الذي يقع في حدود مجال الموظفين الحكوميين ذوي المناصب العليا والسياسيين الذين يصنعون القرارات التي تتضمن عقودا أو مشاريع كبرى (مثل قرارات طباعة الكتب ، أو إختيار المؤلفين ، أو دور النشر التي تصل تكاليفها إلى مبالغ طائلة) ، كما يمكن أن تتأثر مجالات التخطيط والإدارة بظاهرة الفساد بالإضافة إلى بعض المجالات الأخـــرى مثل : بناء الجامعات ، والتوظيف والترقيات ، وتعيين أعضاء هيئة التدريس ، وتوريد التجهيزات المتعلقة بالعملية التعليمية .

وفي ظل غياب نظام فاعل للمحاسبة والمساءلة الأخلاقية ، وضعف الالتزام الديني، سادت السلوكيات الفاسدة والأخلاقيات السيئة حتى أصبحت أسلوب حياة ، فطغت مظاهر التسيب والفساد ، وضاع التمييز بين الخطأ والصواب ، وتعددت صور الخلل والفوضى ، كما يرجع ظهور الفساد في المؤسسات التعليمية نتيجة لإغفال تطبيق

الشريعة الإسلامية في معاملاتنا اليومية ، وغياب التوازن ، وضعف القدرة على تطبيق القوانين التي تضمن تحقيق الشفافية والمحاسبة .

ثانيا- تســـــاؤلات البحث :

التساؤل الرئيس : ما دور الالتزام الدينـــي في الحدّ من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية في الدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية ؟ . ومن التساؤل الرئيس تنبثق التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما مستوى الالتزام الديني لدى موظفي المؤسسات التعليمية في الدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية ؟

2. ما أهم مظاهر الفساد شيوعا لدى موظفي المؤسسات التعليمية في الدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية ؟

3. هل توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام الديني والحد من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية ؟

ثالثا – أهميـــــة البحث :

تكمن أهمية البحث من خلال بيان الأهمية العلمية والعملية ، وذلك على النحو التالي :

الأهميـــة العلميـــة :

1. يعطي البحث أهميته العلمية من حيث أنه لا توجد دراســـة في حدود علم الباحثة تعنى بالالتزام الديني ودوره في الحد من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية .

2. تسليط الضوء على الفســـاد الإداري والمالي في ليبيا ، وبيان آثاره السلبية على مختلف الجوانب العملية التعليمية ، من خـــلال الإشارة إلى الطرق والإستراتيجيات التي يمكن إستخدامها في مكافحة الفساد والإستفادة من تجارب الدول الأخـــرى التي نجحت في مكافحة الفساد في مجال التعليم .

الأهمية العملية :

1. يكتسب البحث أهميته من خلال النتائـــج التي قد تكون أسهمت متواضعة في تلمس الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة وإمكانية الإستفادة منها في إتخاذ القرارات الحكيمة المناسبة لمعالجتها بإعتبار أن الفساد يشكل أحد الآفـــات التي تواجهها إقتصاديات الدول في القطاعين العام والخاص على حد سواء وتؤدي إلى نتائج خطيرة يقف في مقدمتها إنهيار النظام الاقتصادي وإنحرافه عن تحقيق أهدافه .

2. يفيد هذا البحث وسائل الإعـــلام في الحديث عن أهمية الالتزام الديني في مكافحة ظاهرة الفساد وبيان خطورته على الفرد والمجتمع .

رابعا ـ أهـــــداف البحـــــث :

الهدف الرئيس : التعرف عن دور الالتزام الديني في الحـــد من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية من وجهة نظـــر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية ، ومن الهدف الرئيس تنبثق الأهداف الفرعية التالية :

1. التعرف على مستوى الالتزام الديني لدى موظفي المؤسسات التعليمية في الدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية .

2. التعرف على أهـــم مظاهر الفساد شيوعا لدى موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية .

3. البحث عن طبيعة العلاقة بين الالتزام الديني ، والحد من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية في الدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية .

خامسا – مفاهيـــــم البحث :

1. **مفهوم الإلتزام الديني لغـــة** : لـــزم (اللام ، والزاي ، والميم) أصل واحد صحيح يدل على مصاحبة بالشئ دائما ، ويعني : الملازمة للشيء والدوام عليه ، والفاعل لازم والمفعول به ملزوم ، ورجل لزمه الشيء ولا يفارقه .

2. **الديـــــن لغـــة** : (الدال ، والياء ، والنون) أصل واحد إليه يرجع فروعها كلها ، وهي جنس من الأتقياء والدال فالدين الطاعة. [1]

3. **مفهوم الإلتزام الدينـــــي اصطلاحا** : الإلتزام الديني هو إلتزام الفرد بحدود الدين بلا نقص وتفريط ولا زيادة وغلو وهو منهج عادل ووسطي لا شطط فيه . [2]

4. **الإلتزام الدينـــــي** : هو إتباع الفرد لكل تعاليم المنهج الإسلامي الحنيف بمصدره كتاب الله (القرآن الكريم) ، وسنة نبيه - عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم - ؛ وذلك من خلال علاقته بربه ومعاملته مع الآخرين . [3]

5. **مفهوم الإلتزام الديني من وجهة نظر الدين الإسلامـــي** : يشير إلى إلتزام الفرد بما جاء في القرآن الكريم وسنة الرسول- صلى الله عليه وسلم - من القيم والمبادئ والقواعد والمثل الدينية سرا وعلانية ، والإلتزام بحدودها بما يتفق مع واقع الحياة الإجتماعية التي يعيشها الأفراد في المجتمع الإسلامي . [4]

وتعرف الباحثة الالتـــــزام الدينـــي إجرائيا : بأنه التزام الفرد بجميع أوامر الله- عزوجل - ونواهيه في السر والعلن ، وضبط علاقته بالخالق والمجتمع ، لمنعه من الانحراف ومساعدته على الوقاية من الانحرافات النفسية ، ويقاس مستوى التزام الفرد دينيا بالدرجة التي يحصل عليها في مقياس الالتزام الديني المعد لذلك في هذا البحث .

6. **الفســـــاد لغـــة** : بأنه التلف والعطب والإضطراب ، فهو يشير إلى التلف وخـــروج الشيء عن الإعتدال ، ونقيضه الصلاح . (5)

7. **الفســـــاد إصطلاحا** ، بمعنى: الكسر ، أي : أن شيئا ما تـــم كسره ، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقيا أو إجتماعيا أو إداريا ، والفساد له معان عديدة وفي أوسع الصور ، يمكن القول بأن الفساد يتمثل في سوء إستخدام المنصب لغايات شخصية ، ويشمل ذلك الرشوة ، الإبتزاز ، وفي هذه الحالة يدخل في العملية طرفان أو أكثر ، قد يكون فردا في حالة الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول الرسمي القيام بها بمفرده ، ومن بينهما الإحتيال ، الإختلاس ، المحسوبية ، إستغلال النفوذ . (6)

8. **موســـــوعة العلوم الاجتماعية عـــرّفت الفســـــاد** ، بأنه : (هو سوء إستخدام النفوذ العام لتحقيق أربـــــاح خاصة) ، ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين ، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص . وعرفته كذلك : (هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة) . (7)

9. **منظمة الشفافية العالمية عرفتـــــه** بأنه : (إساءة إستخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص) ،

10- **صندوق النقد الدولي (IMF) عرفه بأنه** : (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى إستحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد) . (8)

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية للمحاور الرئيسة التالية :

أولا – ماهيـــــة الالتـــــزام الدينـــي : هو التزام الفرد المؤمن بما جاء في القرآن الكريم وسنة الرسول- صلى الله عليه وسلم - من القيم ، والمبادئ ، والقواعد ، والمثل الدينية سرا وعلانية بحدودها بما يتفق مع واقع الحياة الاجتماعية التي يعيشها الفرد في المجتمع الإسلامي . (9)

ويعرف - أيضا - بأنه : ما يقوم به الفرد المتدين من ممارسات دينية من إيمان عميق بالله تتمثل في العبادات ، والمعاملات ، والأخلاق ، وذلك في محاولة إرضاء

خالقه وتحسين علاقته بالآخرين [10] ، ويعرف كذلك : بأنه :" الالتزام بحدود الدين بلا نقص وتفريط ولا زيادة وغلو وهو منهج عدلا ووسطا لاشطط فيه ولا خنف . [11]

يمكن القول أن جميع هذه التعريفات قد اتفقت على التقيد بما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية والتزام بهذه القيم والمبادئ في السر والعلانية ، والالتزام بهذه القيم والمبادئ في العبادات والمعاملات ،وضبط علاقة الفرد بخالقه وبالآخـــرين ، ووقايته من الأمراض النفسية .

ثانيا ـ متطلبات الالتـــــزام الدينـــي : لوازم الالتزام الديني ليست منفصلة عن بعضها البعض فهي مكملة بهدف تكوين فرد مسلم متمسك بما جاء في القرآن ومتمسك بسنه النبي المختار محمد - صلى الله عليه وسلم- ، ويمكن إجمالها على النحو التالي :

1. الالتزام الإيمانـــي أو العقائـــدي : بإعتباره الإيمان الصحيح المتمثل في الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والقدر خيره وشره والثبات على القواعد المنهجية للعقيدة التي تعصم الإنسان من الإنحراف والضلال ، ولذلك فإن الالتزام العقائدي يحي النفوس والقلوب .

2. الالتزام التعبـــدي : فهو أصل من أصول الدين الإسلامي الحنيف ، ومن أجله خلق الله الخلق لعبادته بإقامة الشعائر كالصلاة والزكاة والحج وسائر العبادات ، وهذه العبادات التي تم ذكرها أنها تشمل جميع جوانب النمو في الفرد منها العقلي والجسمي والنفسي والاجتماعي والصحي والروحي فهي تستمر مع الإنسان من القيام بالأنشطة والممارسات المحققة لغايات الإسلام ، وأهدافه في بناء الفرد والمجتمع .

3. الالتزام التشريعـــي : بإعتباره الإطار العام الذي وضع لحماية القيم الخلقية كشرائع الحدود والقصاص، وهو يحمي الفرد والمجتمع من الرذائل وإنتهاك الأعراض ، ولذلك فإن الالتزام التشريعي هو بيان للعقيدة والعبادة ، وتنظيم الحياة ويرسم للمسلم صورة منطقية متكاملة لكل شيئ، ويعمد على تقديم قواعد ونظما سلوكية وأحكاما شرعية لكل عصر وزمان ، فهو يعتبر ضابط اجتماعي كنظم الأمر النهى - أيضا - وضابط سياسي كنظم الدولة المسلمة .

4-**الالتـــــزام الفكـــري :** فهو إستجابة الفرد لأوامـــر الله - عز وجل - بالتدبير في آياته الكونية ، وتحقيق التوازن في شخصيته ، وتحقيق الخيرية الواردة ، والعمل على الإصلاح الخلل الفكري بتجنب الأفكار الهدامة ، مثل التغريب ، والغزو الفكري ، والتصدي لعلماء الفكر الغربي الضال ومواجهتهم بالأدلة العقلية والنقلية ، ويرجـع هذا

لتصفية الآراء من الشوائب والنظريات التي تهدف إلى زعزعه المؤمن وإستقراره، ليصبح قادرا على بناء الفكر السليم في جومن الاستقرار الإيماني الخالص

5-**الالتـــزام الأخلاقـــي :** تعتبر الأخـــلاق في الإســـلام الجـــزء المهم والأساسي في الحياة الإسلامية فهي تعني الأخـلاق الحميدة ومحاربة الأخلاق السيئة كما وجه الإسلام الفرد المسلم بضرورة الالتزام بهذه الأخلاق ؛ لأنها تميز الإنسان المسلم عن الإنسان غير المسلم . (12)

ثالثا – ركائـــز بنـــاء تفكير الملتزم دينيا :

1. أن يكون الملتزم دينيا قد تعلم وتدرب على النقد الذاتي بدل من التفكير التبريري، ويعد النقد الذاتي هو ذلك الأسلوب الذي يحمل صاحبه المسؤولية في جميع ما يصيبه من مشكلات ونوازل ، أما التفكير الذي يفترض الكمال بصحابه وإذا أخطا برأه من المسؤولية وراح يبحث عن مبررات خارجية ، وينسب الأخطاء إلى الآخريـــن ويقر القرآن الكريم في جميع توجهاته النقد الذاتي بمثابة قاعدة أساسية في جميع النواقص والأخطاء الفردية والجماعية .

2. أن يكون الملتزم دينيا قد تعلم وتدرب على التفكير الشامل بدلا من التفكير الجزئي، ويقصد بالتفكير الشامل هو ذلك الأسلوب من التفكير الذي يتناول الظاهرة من جميع جوانبها ويتحرى جميع جوانبها ، أما التفكير الجزئي يركز على جزء من الظاهرة ثم يعمم أحكامه على بقية الأجـــزاء .

3. أن يكون الملتزم دينيا قد تعلم وتدرب على التفكير العلمي بدلا من الظن والهوى والشك ، كما أن القرآن الكريم يدعو الإنسان إلى عدم التسرع في إصدار الأحكام قبل إستكمال المعلومات اللازمة .

4. أن يكون الملتزم دينيا قد تعلم وتدرب على التفكير الجماعي بدلا من التفكير الفـــردي . (13)

وترى الباحثة : أن الشخص الملتزم بجميع أوامر الله ونواهيه ، ويطوع نفسه على تقبل النقد الذاتي ، وهو دائم التفكير في دين الله في جميع أمور حياته .

رابعا- ماهيـــة الفساد : هناك عدة تعريفات للفساد ويختلف التعريف حسب الزاوية التي تنظر إليه (قانونية، سياسية ، اقتصادية) ومن هذه التعريفات مايلي :

يعرف بأنه :" سوء استخدام المنصب بغايات شخصية ، وتشمل ذلك الرشوة والابتزاز ، وفي هذه الحالة تدخل في العملية طرفان أو أكثر قد يكون فردا في حالة الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول الرسمي القيام بها بمفرده ، ومن بينهما الإحتيال

والإختلاس والمحسوبية وإستغلال النفوذ . [14] ، وقد عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه :" كل عملية تتضمن سوء إستخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعية ". [15]

خامســـا – مظاهرالفســـاد الإداري والمالـــي : إن مسألة الفساد ومنها الفساد الإداري والمالي ليست بمسألة رياضية أو معادلة يمكن إحتسابها بالأرقام ليصل الشخص إلى فك رموزها وإعطاء النتيجة بأسلوب رياضي بحت ؛ بل هي مسألة تعود إلى ذات الشخص في مقاومتها ، ولاشك أن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لأرتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ أحد أو أكثر من مظاهر التالية :

1 . الرشـــــوة ، وتعني : حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ إعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة .

2 . المحسوبية ، أي : امرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً .

3 . المحابـــاة، أي : تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الإستئجار والإستثمار .

4 . الوساطـــة ، أي : تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لايستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب .

5 . الابتزاز والتزوير : لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود .

6 . نهب المال العـــام : وذلك عن طريق السوق السوداء والتهريب بإستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الإحتيال أو إستغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حـــق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية .

7 . **فساد يتقاطع** مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات، وكذلك التمويل الخارجي .

8 . **الفساد في بيئة المجتمع** : والمتمثلة في التلوث ودخان المصانع (وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهره الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً .

9 . **التباطؤ في إنجاز المعاملات** ، وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية . (16)

سادسا – الأسباب والعوامل المؤدية للفساد : توجد عدة أسباب و دوافع تدعو الموظفين في القطاع التعليمي في استغلال مناصبهم ومراكزهم الوظيفية لتحقيق مكاسبهم الشخصية وبشكل عام يمكن تصنيف دوافع الفساد إلى ستة عوامل تساعد على تفشي ظاهرة الفساد وإنتشارها ، وهي عوامل شخصية عوامل مؤسسية وتنظيمية ، وعوامل بيئية وذلك على النحو التالي :

1-العوامل الشخصية : حيث لوحظ أن الموظفين الصغار في العمر هم أحد أسباب تفشي ظاهرة الفساد بسبب قلة مواردهم وكثرة إلتزاماتهم المادية ، الأمر الذي يدفعهم إلى تدبير المزيد من الأموال ولو بطرق غير مشروعة ، كذلك الموظفين الذين أمضوا سنوات عديدة في الخدمة ، وخاصة في نفس المؤسسة التعليمية الأمر الذي ساعدهم على المعرفة التامة بأساليب إخفاء الممارسات الإدارية الفاسدة وإستغلال مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية ، هذا الأمر يدعو الموظفين الجدد التأثر بزملائهم وإنغماسهم في الفساد المالي والإداري .

2- العوامل المؤسسية والتنظيمية : تتنوع وتعدد العوامل المؤسسية التي تساعد على تفشي الفساد فأغلب هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في السلوك الإداري أو التنظيمي بحيث يصبح سلوكا منحرفا وغير منضبط ، ومن أهم هذه العوامل ثقافة الفساد المتفشية في المؤسسات الإدارية والمالية ، فإنعدام وجود ثقافة الولاء والحافظ على المؤسسة يؤدّي إلى عدم إلتزام بالسلوكيات الحسنة في الإدارة الأمر الذي يساعد في تفشي هذه الظاهرة ، و- أيضا - نجد أن المنظمات كبيرة الحجم والمحتوية على عدد كبير من الموظفين الذين لايمارسون أي عمل فعلي يؤدي إلى تفشي الممارسات غير القانونية التي يصعب السيطرة عليها كالرشوة والوساطة والابتزاز ، و- أيضا- ضعف النظام الرقابي في المؤسسة وأساليب تقييم الأداء وعدم المساءلة والمحاسبة والبيروقراطية في إتخاذ القرار بشأن معاقبة المفسدين عامل مهم ساعد في تفشي الفساد ، كذلك من العوامل المساعدة على الفساد عدم وضوح الهياكل التنظيمية وعدم وضوح السلطة وإساءة توزيع الأدوار والخلل في التوصيف الوظيفي كذلك عدم إستقرار الوظيفي ورغبة الموظف بإستغلال منصبه وتكوين العلاقات وتوظيف الآخرين للحصول على الولاء كل ذلك يساعد في الممارسات غير القانونية وتحقق المكاسب الشخصية بطرق مختلفة . (17)

3-العوامـــل السياســـية : تعتبر البيئة السياسية من أهــم العوامل التي تساعد على تفشي ظاهرة الفساد بسبب تدخلها وتنوعها وصعوبة تتبع طرق الفساد والمفسدين ، ففساد النخبة السياسية في المجتمعات لايفسد الحياة السياسية فحسب ؛ بل يتعداه إلى جميع شرائح المجتمع ومؤسساته ، وتتمثل ظاهرة الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد ، وفقدان الديمقراطية والمشاركة في الحكم ، وفساد الحكام ، وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد ، وتفشي المحسوبية ، فعدم وجود دستور دائم ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وبين الحقوق والواجبات ، أو سيطرة الدولة على وسائل الإعلام الأمر الذي يمنع من أو يصعب محاسبة الفاسدين وتعريتهم أمام الرأي العام أو حتى ضعف مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة مؤسسات الدولة ، كل ذلك قد يساعد في إنتشار الفساد ، وترهـــل مؤسسات الدولة وضعفها ،الأمر الذي يؤثر على المجتمع .

4-العوامـــل الاقتصاديـــة : من العوامل التي تسهم في تفشي ظاهرة الفساد عوامل البيئة الاقتصادية حيث إن غياب أو حتى عدم وضوح النظام الاقتصادي ، وسوء التخطيط في الدولة بالإضافة إلى غياب السياسات المالية والاقتصادية للدولة بسبب الحروب والأزمات والصراع السياسي والعسكري وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة ، كل ذلك له إنعكاسات سلبية على الاقتصاد مثل: إرتفاع البطالة ، وإنخفاض الأجور ، وإنخفاض قيمة العملة ، وهـــروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ، وعدم فاعلية أنظمة الرقابة الاقتصادية والمالية .

5- العوامـــل الاجتماعيـــة : للعوامل الاجتماعية دور في تفشي هذه الظاهرة حيث إن ظاهرة الفساد في الدول النامية أصبحت ثقافة مقبولة في هذه المجتمعات فلا وجود للمؤسسات أو منظمات المجتمع المدني أو الحراك المجتمعي الذي يحارب الفساد أو يحذر منه مثل : جمعيات حماية المستهلكين ، وجمعيات مكافحة الفساد، وهيئات الإعلام ، بل في بعض المجتمعات تشجع على الفساد ، وتصف المفسدين بأنهم ناجحين مهنيا وعمليا ، كما أن إرتفاع معدلات الفقر والعوز والبطالة وإرتفاع معدلات الجريمة في الدولة وفّـــر البيئة الملائمة لتغلغل الفساد في المجتمعات .

6- عوامـــل البيئة التشريعية والقانونيـــة : من العوامل التي تدفع لانتشار هذه الظاهرة - أيضا - عوامل البيئة القانونية والتشريعية حيث إن الإفتقار إلى التشريعات والقوانين الرادعة لجرائم الفساد أو ضعفها ووجود الثغرات القانونية للتهرب من العقوبات ، أو تعارض التشريعات وعدم تناغمها ، إضافة إلى عدم نزاهة القضاء وعدم

إستقلاليته يعد من أهم العوامل التي تشجع على تنامي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة. (18)

سابعا – طـــرق مكافحة الفساد والحـــد منه : بشكل عام يوجد إتجاهين رئيسين مكملين بعضهما البعض لمكافحة الفساد لابد من الأخذ بهما .

الاتجـــاه الأول : الإصلاحات الإدارية والتنظيمية والتشريعية والقضائية في الدولة من خلال استخدام الطرق والأساليب الرقابية والوقائية كافة بهدف منع حدوث حالات الانحراف .

الاتجـــاه الثاني : تنفيذ قانون العقوبات المتعلقة بمكافحة الفساد ، ومحاكمة المخالفين بهدف ردع من ارتكبوا جريمة الفساد . (19)

أما صندوق النقد الدولي فأنه يقـــر بعدم وجود حل أوطريقة مثلى تناسب جميع الدول في محاربة الفساد ، فلكل دولة خصوصيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فالصندوق يقدم إرشادات عامة لصنّاع القرار إستنادا على منظور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء على تصميم الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذها وسياسية مكافحة الفساد .

ويشير التقريـــر إلى أربعة عوامـــل رئيسية لمكافحة الفســـاد :

1- **توفـــر الشفافية** : شـــرط أساسي لمكافحة الفساد أو الحد منه ، ويجب إعتماد المعايير الدولية لشفافية المالية العامة والقطاع المالي ، ولابد من تفعيل دور الإعلام بجميع وسائلة في الكشف عن الفساد ، فالمساءلة ، والمحاسبة ، والشفافية ، وتفعيل الحوكمة ، أربع دعائم لابد من تطبيقها في جميع أجهزة الدولة ، وتشتمل جميع العاملين في الدولة إبتداء من أعلى الهرم في السلطة إلى أدنى المستويات الإدارية ، ومنح السلطات الكافية والإلتزام بالإفصاح والشفافية والمحاسبة على المسؤوليات .

2- **مؤسسة قضائية** : لابد وجود مؤسسة قضائية ذات كفاءة ونزاهة وفعالية ، وقبل ذلك وجود مؤسسات تشريعية لسنّ التشريعات والقوانين التي تساعد على مكافحة الفساد ووضع آليات مناسبة لتنفيذه أيضا ، لابد من إستقلالية المنظومة القضائية وإصلاح المنظومة التشريعية والقانونية والفصل بين السلطات بحيث يتـــم النظر في القوانين واللوائح المتعارضة وسن القوانين والتشريعات التي تجرم الفساد مرتكبة ، والنظر في وكلاء النيابة والمحامون والقضاء ، وتبسيط إجراءات المحاكم الخاصة بالنظر في جرائم الفساد .

3- **صندوق النقد الدولـــي** : وضع صندوق النقد الدولي شروطا صارمة عند منحه المساعدات والقروض بخصوص مكافحة الفساد وجعله في مقدمة الشروط للحصول على قروض أو مساعدات . [20] ، كما أن البنك يسهم في المجالات التالية لمكافحة الفساد وهي النحو التالي :

1- تدريب الموارد البشرية العامة والعاملة في مجال الضرائب وإعداد الموازنات ونظم المحاسبة والرقابة والتدقيق وتطويرها .

2- يسهم البنك في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تتطور في تطور إطارها القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية .

3- لجأ صندوق النقد الدولي إلى ربط المساعدات والمنح المالية والقروض التي تمنح للدول بمكافحة الفساد وإتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد منه كشرط أساسي للحصول على مساعدات صندوق النقد الدولي

4- منظمة الشفافية الدولية : منظمة غير حكومية تعمل في مجال مكافحة الفساد والحد منه خلال وضع التشريعات وتبسيط الإجراءات ، كما وضعت عدة معايير لقياس الفساد ونزاهة الدول ، فتقوم بنشر تقارير سنوية توضح ترتيب الدول من حيث إنتشار الفساد ومحاربته ، وترتيب الدول من حيث مدركات النزاهة ، وتعد من أكثر المنظمات الدولية نشاطا وفعالية في متابعة ومكافحة حالات الفساد الإداري والمالي ، وتقوم المنظمة بتطوير مؤشرات لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم وتطور هذه المؤشرات من خلال استطلاعات الرأي لرجال الأعمال والنخب الاقتصادية والمحللين الاقتصاديين [21] .

ثامنا- الدراســـــات السابقة

1- دراســـــة: حمــزة محمد محمود أكريـــم ، بعنوان :(دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات المملوكة للدولة ، تحليلات واستنتاجات نظرية ، جامعة بنغازي ، ليبيا ، 2019م) . [22] ، وهدفت الدراسة بيان دور الحوكمة في حماية المال العام وأهميتها في زيادة كفاءة النظام الرقابي ، والحد من ظاهرة الفساد المالي التي تعيق الشركات المملوكة ، وتوفر حوكمة الشركات مجموعة من الآليات الرقابية التي تحدد المسؤوليات والاختصاصات ، ودورها في تحسين كفاءة إدارة الشركات المملوكة للدولة بشكل أشمل ، كما اتّــبع المنهج العلمي الوصفي لبناء إطار علمي والمقالات المنشورة المرتبطة بموضوع الدراسة ، وتحليلات واستنتاجات الباحث النظرية في ضوء أدبيات البحث العلمي ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن الالتزام بآليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات المملوكة للدولة يؤدي إلى الحد من الفساد المالي فيها وزيادة كفاءة أدائها ، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات المملوكة للدولة ، وبالتالي يزيد من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات ، وما ينتج عنها من تنمية الاقتصاد الوطني .

- إن مؤشرات الفساد المالي في الشركات العامة في ليبيا خطيرة جدا ، ترتب عنها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع والخدمات مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء .

2- دراســـــة : سعاد عبدالســـلام عرقيب ، بعنوان : (تزايد معدلات الفساد المالي في القطاع العام في ليبيا ، 2018م) [23] ، وهدفت الدراسة معرفة تزايد معدلات الفساد المالي في القطاع العام في ليبيا ، من خلال تحليل التقارير الرقابية والمؤشرات الاقتصادية ، وقد وتوصلت الدراسة إلى النتيجة التالية :

ـ بينت أن هناك مؤشرات خطيرة لظاهرة الفساد المالي ، كما أوصت الدراسة بأنه يجب إيجاد الوسائل اللازمة في الحد من الفساد المالي والمحافظة على المال العام .

3 - دراســـــة : عبدالغني الفطيســـي ، بعنوان (الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا (دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2008م- 2012م) 2014م) .[24] ، **و**هدفت الدراسة إلى تحليل المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة في محاولة من الباحث لتشخيص وإبراز مواطن الضعف في النظام المحاسبي ، حيث استخدم الباحث منهج تحليل المحتوى من خلال تحليل التقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي 2008م-2012م ، وتحليل الملاحظات الواردة بها ، وقد وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تزايد معدل الفساد في ليبيا خلال سنوات الدراسة ، إضافة إلى أن الجهات العامة تعاني من قصور وضعف في نظم الرقابة الداخلية .

- هناك عدد كبير من القضايا التي تناولتها تقارير الديوان خلال سنوات الدراسة تتعلق بموضوعات مثل : التزوير ، واستخدام مستندات مزورة ووهمية ، وصرف المال العام في غير الأغراض المخصصة له أو المبالغة في صرفه .

تاسعا - الإجراءات المنهجية في الدراســـــة الميدانيـــة :

1- منهج البحث : يعد المسح الاجتماعي من أكثر الطرق تماشيا وملائمة واستخداما لهذا النوع من الدراسات الوصفية ، إذ يتيح هذا المسح القدرة على جمع أكبر قدر من البيانات الميدانية عن الموضوع أو الظاهرة المراد دراستها ، كما أن الباحثين عادة ما

يلجئون إلى إجراء مســـح بالعينة للمجتمع الأصلي للبحث ، للخروج بنتائج يمكن أن تفيد في فهم صحيح للظاهرة المدروسة .

2- مجتمع البحث وعينته :

جدول رقم (1) يبين عدد أعضاء هيئة التدريس بكليتي الزاوية وأبوعيسى حسب إحصائية 2019-2020م.

ر.م	الكلية	عدد أعضاء هيئة التدريس	طريقة اختيار العينة
-1	كلية التربية الزاوية	220	48 = %22 x 100 /220
-2	كلية التربية أبوعيسى	135	30 = %22 x 100 /135
	المجموع	355	78

الدراسة الإستطلاعية : تكونت من (20) عضوا من أعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية الزاوية والتربية أبو عيسى ، وذلك لتقنين أداة البحث من خلال الصدق والثبات بالطرق المناسبة.

عينة البحث : تكونت عينة البحث من (78) عضوا من أعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية الزاوية والتربية أبو عيسى بنسبة (22%) من المجتمع الكلي ، تم إختيارهم بطريقة طبقية نسبية.

الخصائص العامة لعينة البحث :

جدول رقم (2) توزيع أفراد عينة البحث حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	33	42.3
أنثى	45	57.7
المجموع	78	100.0

من البيانات الواردة بالجدول (2) نلاحظ أن نسبة (57.7%) من مجموع أفراد عينة البحث من الإناث ، ونسبة (42.3%) من الذكور .

جدول رقم (3) توزيع أفراد عينة البحث حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 35 سنة	25	32.1
من 35 سنة فأكثر	53	67.9
المجموع	78	100.0

من البيانات الواردة بالجدول (3) نلاحظ أن نسبة (67.9%) من مجموع أفراد عينة البحث أعمارهم (من 35 سنة فأكثر) ، ونسبة (32.1%) أعمارهم (أقل من 35 سنة) .

جدول رقم (4) توزيع أفراد عينة البحث حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
علوم إنسانية	**44**	**56.4**
علوم تطبيقية	**34**	**43.6**
المجموع	**78**	**100.0**

من البيانات الواردة بالجدول (4) نلاحظ أن نسبة (56.4%) من مجموع أفراد عينة البحث تخصصهم علوم إنسانية ، ونسبة (43.6%) تخصصهم علوم تطبيقية .

جدول رقم (5) توزيع أفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من عشرة سنوات	30	38.5
من عشرة سنوات فأكثر	48	61.5
المجموع	78	100.0

من البيانات الواردة بالجدول (5) نلاحظ أن نسبة (61.5%) من مجموع أفراد عينة البحث سنوات خبرتهم (من عشرة سنوات فأكثر) ، ونسبة (38.5%) سنوات خبرتهم (أقل من عشرة سنوات)

جدول رقم (6) توزيع أفراد عينة البحث حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
محاضر مساعد	18	23.1
محاضر	24	30.8
أستاذ مساعد	15	19.2
أستاذ مشارك	12	15.4
أستاذ	9	11.5
المجموع	78	100.0

من البيانات الواردة بالجدول (6) نلاحظ أن نسبة (30.8%) من مجموع أفراد عينة البحث درجتهم العلمية (محاضر) ، ونسبة (23.1%) درجتهم العلمية (م(15.4%) درجتهم العلمية (أستاذ مشارك) ، ونسبة (11.5%) درجتهم العلمية (أستاذ) .

3- حدود البحث : محاضر مساعد) ، ونسبة (19.2%) درجتهم العلمية (أستاذ مساعد) ، ونسبة:

أ- الحدود النظريـــة : يستند هذا البحث على نظرية التعلم بالملاحظة (لباندورا) من فكرة محورية مفادها : أنه يتعلم بعض الأفراد السلوك المفسد نتيجة لما يعترض طريقهم من عوائق تحول بينهم وبين أهدافهم إذ يحرزون نجاحا ولا يلقون عقابا يذكر ، وإذا إمتد هذا النوع من السلوك إلى المواقف المشابهة فإن الفرد قد إكتسب إتجاها إلى الفساد ،

كذلك فإن وجود أشخاص مفسدين يجعل منهم قدوة للكثير من ضعاف النفوس الذين يتعلمون السلوك المفسد منهم ، أي إن الرغبة في الحصول على الأموال من قبل البعض يجعل منهم يبحثون عن نماذج ليقتدوا بهم فيصبح الشخص المفسد والمرتشي هو أفضل قدوة لهم ليسلكوا سلوكه في كيفية الحصول على الأموال.

ب-الحدود المنهجيـــة : ينتمي البحث إلى البحوث الوصفية التحليلية الذي يعتمد على المنهج الوصفي بإستخدام أسلوب المسح الإجتماعي من أكثر الطرق تماشيا وملائمة وإستخداما لهذا النوع من البحوث، إذ يتيح هذا المسح القدرة على جمع أكبر قدر من البيانات الميدانية عن الموضوع أو الظاهرة المراد دراستها .

4. أداة البحث : بعد الإطلاع على الأدب السوسيولوجي والدراسات السابقة ، تم بناء إستبيان وفقا للخطوات الآتية :

- تحديد الأبعاد الرئيسة للإستبيان .
- صياغة فقرات الإستبيان حسب إنتمائه لكل بعد .

5. صدق الإستبيان :

أ. صدق المحكمين : أعد الإستبيان بصورته الأولية ، وتم عرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال المعرفة ، وتم إجراء التعديلات اللازمـــة من حيث حذف أو إضافة أو تعديل ، فأصبح عدد فقرات الإستبيان الالتزام الديني ودوره في الحد من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية في الدولة الليبية من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية الزاوية وأبوعيسى ككل (21) فقرة، (7) فقرات موزعة على بعد الإلتزام الديني ، و (14) فقرة موزعـة على بعدي الفساد المالي والإداري لكل بعد (7) فقرات ، علما بأن بدائل الإجابة عن فقراته تنحصر في (دائما ، أحيانا ، أبدا) .

ب. صدق الاتساق الداخلـي : تم القيام بحساب صدق الإتساق الداخلي بإستخدام مصفوفة الارتباط البسيط بيرسون

جدول (7) إرتباط أبعاد الإستبيان بالدرجة الكلية

البعد	عدد الفقرات	الارتباط
الالتزام الديني	**7**	****0.926**

يتضح من بيانات الواردة بالجدول السابق أن جميع قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجات فقرات الاستبيان والدرجة الكلية كانت دالة إحصائيا عند مستوى (0.01) الأمر الذي يؤكد صدق الاتساق الداخلي لكل الفقرات بالدرجة الكلية للإستبيان ، ومن ثم الوثوق فيه للإستخدام والتطبيق.

جدول (8) إرتباط فقرات الإستبيان بالدرجة الكلية

البعد	عدد الفقرات	الارتباط
الفساد الإداري	7	**0.897
الفساد المالي	7	**0.882
المقياس ككل	14	**0.901

يتضح من بيانات الواردة بالجدول السابق أن جميع قيم معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية كانت دالة إحصائيا عند مستوى (0.01) الأمر الذي يؤكد صدق الاتساق الداخلي لكل بعد بالدرجة الكلية للإستبيان ، ومن ثم الوثوق فيه للإستخدام والتطبيق .

6. ثباث الإستبيان :

- تم حساب ثبات الإستبيان بإستخدام اختبار ألفا كرو نباخ .

جدول (9) معامل ثبات الاستبيان بإستخدام طريقة ألفا كرو نباخ للبعد والدرجة الكلية

البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات
الالتزام الديني	7	0.975

يتضح من الجدول (9) أن معامل الثبات الكلي (0.975) ، وتشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبيان للتطبيق وإمكانية الإعتماد على نتائجها والوثوق بها .

جدول (10) معامل ثبات الاستبيان بإستخدام طريقة ألفا كرو نباخ للأبعاد والدرجة الكلية

البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات
الفساد الاداري	7	0.873
الفساد المالي	7	0.885
المقياس ككل	14	0.910

يتضح من الجدول (10) أن جميع قيم معاملات الثبات لأبعاد الفساد الإداري عالية ، حيث بلغ معامل الثبات الكلي (0.910) ، وتشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبيان للتطبيق وإمكانية الإعتماد على نتائجها والوثوق بها .

7. التصميم والمعالجة الإحصائية للبيانات :

ولإعادة ترميز الاستبيان فقد وزعت الدرجات من 1- 3 على النحو التالي :

تعطى الدرجة (3) للاستجابة (دائما) .

تعطى الدرجة (2) للاستجابة (أحيانا) .

تعطى الدرجة (1) للاستجابة (أبدا) .

ولأغراض التحليل الإحصائي ، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، ومعامل الارتباط البسيط بيرسون ، ومعامل الثبات ألفا كرونباخ .

عاشرا – تحليل البيانات وتفسيرها :

نتائـــــج التساؤل الأول : ما مستوى الالتزام الديني لدى موظفي المؤسسات التعليمية في الدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية ؟

جدول (11) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والمرتبة والدرجة و مستوى الالتزام الديني لدى موظفي المؤسسات التعليمية في الدولة الليبية .

ر. م	الالتزام الديني	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
-1	**تبحث عن المحتاج وتقدم له المساعدة .**	2.5385	0.67789	4	عالية
-2	**تحرص على رد السلام بأحسن منه .**	2.7308	0.52652	2	عالية
-3	**ترجو من الله التوفيق عندما تقدم على أي عمل .**	2.7949	0.49304	1	عالية
-4	**عندما تنظر إلى أعمالك تخاف الله .**	2.4744	0.67851	5	عالية
-5	**تحاسب نفسك بإستمرار وتراقبها .**	2.4103	0.67296	6	عالية
-6	**تشعر بندم كبير إذا فعلت معصية ولو كانت صغيرة .**	2.5385	0.67789	4	عالية
-7	**تحرص على رد الأمانة إلى أصحابها .**	2.5769	0.61410	3	عالية

يتضح من بيانات الواردة بالجدول السابق أن أعلى فقرة في هذا البعد كانت: الفقرة (3) والتي نصت على (ترجو من الله التوفيق عندما تقدم على أي عمل) إحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.7949) والانحراف المعياري (0.49304) ، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة (2) والتي تنص (تحرص على رد السلام بأحسن منه) بمتوسط حسابي (2.7308) والانحراف المعياري (0.52652) وفي المرتبة الثالثة احتلت الفقرة (7) ، والتي تنص على (تحرص على رد الأمانة إلى أصحابها) بمتوسط حسابي (2.5769) والانحراف المعياري (0.61410) ، وجاءت الفقرات الثلاث بدرجات عالية .

ويعزو ذلك : للتربية الإيمانية في البيت والمدرسة والجامعة، فهذه هي القاعدة الأساسية لمحاربة كافة أنواع الفساد والإفساد، فلا شك أن غياب الإيمان عن نفوس كثيرٍ من الناس، وإنتفاء الوازع الديني، يوقعهم في الآثام والشرور، ومنها الفساد المالي، وكذلك فإن إنعدام الأخلاق والقيم الطيبة المستمدة من ديننا الحنيف له أكبر الأثر في ظهور الفساد وإنتشاره ، ولا ينكر عاقل أهمية "تنمية القيم الدينية والتركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد، وذلك لأن معظم حالات الفساد تتم بسريةٍ وبطرقٍ عاليةِ المهارة، فيكون من الصعب وضع تشريعات وقوانين تقضي على أنماط الفساد بصورة تامة في ظل هذه السرية، وإستغلال التقدم التقني في تغطية الفساد، وبذلك يتضح جلياً دورُ القيم الدينية في مكافحة الفساد والقضاء عليه، فلا شك أن القيم الدينية تدعو إلى الفضيلة والإلتزام بالأخلاق في جميع نواحي السلوك البشري، ويقوم جوهر تلك القيم

على فرض رقابةٍ ذاتيةٍ على الفرد في كل أعماله، ففي حال إلتزام كل فردٍ بهذه الرقابة الذاتية والتي تقوم على الخوف من الله سبحانه وتعالى، فإن ذلك يُعدُّ الأسلوبَ الأمثل لمنع حدوث الفساد بكل صوره وأنواعه.

كما أن أدنى فقرة في هذا البعد كانت الفقرة : (5) ، والتي تنص على (تحاسب نفسك بإستمرار وتراقبها) بمتوسط الحسابي (2.4103) والانحراف المعياري (0.67296) .

نتائـــج التساؤل الثاني : ما أهم مظاهر الفساد شيوعا لدى موظفي المؤسسات التعليمية في الدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية ؟

جدول (12) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والمرتبة والدرجة والفساد الإداري .

ر. م	الفساد الإداري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
-1	تنتشر الواسطة والمحسوبية بشكل كبير بين موظفي المؤسسات التعليمية .	2.5769	0.61410	2	عالية
-2	يستغل بعض موظفي المؤسسات التعليمية موقعهم الوظيفي لخرق اللوائح والقوانين .	2.4744	0.67851	4	عالية
-3	يتجاوز بعض موظفي المؤسسات التعليمية الصلاحيات المحددة والمقررة لهم بشكل دائم .	2.4103	0.67296	5	عالية
-4	يتخذ بعض موظفي المؤسسات التعليمية قرارات تتعلق بتحقيق منافع شخصية دون الإكتراث بالمصلحة العامة .	2.5385	0.67789	3	عالية
-5	امتناع بعض موظفي المؤسسات التعليمية عن تأدية أعمالهم أو تقصيرهم في أداء واجباتهم .	2.5769	0.61410	2	عالية
-6	الغياب المتكرر وعدم الالتزام بمواعيد العمل من قبل بعض موظفي المؤسسات التعليمية .	2.7308	0.52652	1	عالية
-7	مخالفة بعض موظفي المؤسسات التعليمية تعليمات رؤساء الأقسام ومديري الإدارات والرؤساء .	2.4744	0.67851	4	عالية

يتضح من البيانات الواردة بالجدول السابق أن أعلى فقرة في هذا البعد كانت: الفقرة (6) والتي نصت على (الغياب المتكرر وعدم الالتزام بمواعيد العمل من قبل بعض موظفي المؤسسات التعليمية) إحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.7308) والانحراف المعياري (0.52652) ، وتليها في المرتبة الثانية الفقرتان (1 ، 5) والتي تنص على (تنتشر الواسطة والمحسوبية بشكل كبير بين موظفي المؤسسات التعليمية ، امتناع بعض موظفي المؤسسات التعليمية عن تأدية أعمالهم أو تقصيرهم في أداء

واجباتهم) بنفس المتوسط الحسابي (2.5769) والانحراف المعياري (0.61410) وفي المرتبة الثالثة احتلت الفقرة (4) والتي تنص على (يتخذ بعض موظفي المؤسسات التعليمية قرارات تتعلق بتحقيق منافع شخصية دون الإكتراث بالمصلحة العامة) بمتوسط حسابي (2.5385) والانحراف المعياري (0.67789) ، وجاءت الفقرات الثلاث بدرجات عالية .

يعزو ذلك : أن الواسطة انتشرت لعدة أسباب أهمها ضعف الوازع الديني في المجتمع وضعف القوانين والأنظمة ولكل منها مظاهرها وأمور تترتب عليها ، فضعف الوازع الديني يؤدي إلى الجور والظلم وإلى تقصير الموظفين في عملهم المنوط بهم والتفاخر والتكبر على الناس مما يدفع الشخص إلى اللجوء للواسطة لحل مشاكله.

أما ضعف القوانين والأنظمة فإنه سهل لبعض الناس اختراقه وتجاوزه لهذا فإنه ينبغي وضع قوانين قوية وصريحة للثواب والعقاب ومراقبة تطبيق هذه القوانين ومتابعتها بشكل دقيق وحازم دون تفريق بين موظف ومسؤول ، فالعدل هو الأساس فلا محاباة عند القانون كذلك تعيين من يطبقون هذه القوانين ممن شهد لهم بالدين والخوف من الله ربهم الذي يدفعهم دفعا نحو النزاهة والصلاح والعدل . كما أن أدنى فقرة في هذا البعد كانت الفقرة : (3) ، والتي نصت على (يتجاوز بعض موظفي المؤسسات التعليمية الصلاحيات المحددة والمقررة لهم بشكل دائم) بمتوسط حسابي (2.4103) والانحراف المعياري (0.67296) .

جدول (13) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والمرتبة والدرجة والفساد المالي .

ر. م	الفساد المالي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
-1	بعض موظفي المؤسسات التعليمية يقومون ببعض التجاوزات المالية دون محاسبة .	2.4744	0.67851	3	عالية
-2	تنتشر الرشوة بين موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية .	2.7308	0.52652	1	عالية
-3	يستغل بعض موظفي المؤسسات التعليمية مواقعهم الوظيفية لتحقيق مكاسب غير مشروعة .	2.6026	0.56614	2	عالية
-4	مخالفة بعض الموظفين للقواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها في المؤسسات التعليمية تؤثر سلبا على سير العملية التعليمية .	2.4744	0.67851	3	عالية
-5	مخالفة بعض الموظفين للمناقصات والمزايدات في منظومة المخازن والمشتريات يؤثر سلبا على العملية التعليمية.	2.4103	0.67296	4	عالية

-6	الإهمال والتقصير من قبل بعض الموظفين يترتب عليه ضياع الأموال العامة .	2.7308	0.52652	1	عالية
-7	إهدار المال العام وضياع حقوق الدولة نتيجة سوء التصرف من قبل الموظفين العاملين بالمؤسسات التعليمية .	2.4103	0.67296	4	عالية

يتضح من بيانات الواردة بالجدول السابق أن أعلى فقرة في هذا البعد كانت: الفقرتان (2 ، 6) والتي نصت على (تنتشر الرشوة بين موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية ، الإهمال والتقصير من قبل بعض الموظفين يترتب عليه ضياع الأموال العامة) إحتلت المرتبة الأولى بنفس المتوسط الحسابي (2.7308) والانحراف المعياري (0.52652) ، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة (3) والتي تنص على (يستغل بعض موظفي المؤسسات التعليمية مواقعهم الوظيفية لتحقيق مكاسب غير مشروعة) بمتوسط حسابي (2.6026) والانحراف المعياري (0.56614) وفي المرتبة الثالثة احتلت الفقرتان (1 ، 4) والتي تنص على (بعض موظفي المؤسسات التعليمية يقومون ببعض التجاوزات المالية دون محاسبة ، مخالفة بعض الموظفين للقواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها في المؤسسات التعليمية تؤثر سلبا على سير العملية التعليمية) بنفس المتوسط الحسابي (2.4744) والانحراف المعياري (0.67851) ، وجاءت الفقرات الثلاث بدرجات عالية . تتفق هذه النتيجة مع دراسة (حمزة أكريم ، 2019م) والتي توصلت نتائجه أن مؤشرات الفساد المالي في الشركات العامة في ليبيا خطيرة جدا ، والتي ترتب عنها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع والخدمات مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء . وتتفق أيضا مع دراسة (سعاد عرقيب ، 2018م) والتي ترى بأن هناك مؤشرات خطيرة لظاهرة الفساد المالي .

يعزو ذلك : إلى الانقسام السياسي والفراغ الأمني ، مما انعكس ذلك على عدم قدرة الأجهزة الرقابية على اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة لمحاسبة ومعاقبة مسببي ومرتكبي الفساد المالي وضعف دور نظم الرقابة الداخلية والخارجية التي تعتبر المراجعة الداخلية والخارجية احدى أهم أدواتها .

كما أن أدنى فقرة في هذا البعد كانت الفقرتان : (5 ، 7) والتي نصت على (مخالفة بعض الموظفين للمناقصات والمزايدات في منظومة المخازن والمشتريات يؤثر سلبا على العملية التعليمية ، إهدار المال العام وضياع حقوق الدولة نتيجة سوء التصرف من قبل الموظفين العاملين بالمؤسسات التعليمية) بنفس المتوسط الحسابي (2.4103) والانحراف المعياري (0.67296) .

جدول (14) يبين ترتيب مظاهر الفساد حسب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية.

ر. م	مظاهر الفساد	المتوسط الحسابي	الترتيب
-1	الفساد الاداري	17.7821	2
-2	الفساد المالي	17.8333	1

من بيانات الجدول (14) يتبين لنا أن الفساد المالي جاء في الترتيب الاول من وجهة نظر أفراد العينة بمتوسط حسابي (17.8333) ، في حين جاء الفساد الاداري في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (17.7821) . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبدالغني الفطيسي ، 2014م) والذي يرى بتزايد معدل الفساد في ليبيا خلال سنوات الدراسة ، إضافة إلى أن الجهات العامة تعاني من قصور وضعف في نظم الرقابة الداخلية ، وأن هناك عدد كبير من القضايا التي تناولتها تقارير الديوان خلال سنوات الدراسة تتعلق بموضوعات مثل التزوير وإستخدام مستندات مزورة ووهمية ، وصرف المال العام في غير الأغراض المخصصة له أو المبالغة في صرفه .

يعزو ذلك : أن أول مظاهر الفساد المالي كان منذ بداية الأحداث في (2011م) عندما تشكلت المليشيات المسلحة التي كانت تتقاضى عشرات المليارات بحجة حاجتها للمال في مواجهة نظام السابق . ونظرا لأن خزينة الدولة إلى اللحظات الأخيرة في عمر النظام السابق كانت تحتوي احتياطيا ماليا ضخما فإن عملية توزيع تلك الأموال كانت سخية ودون أي ضوابط قانونية باعتبار أن الرهان في تلك اللحظة كان توفير الدعم للمليشيات لشراء الأسلحة واستقطاب أكثر ما يمكن من الشباب المتحمس الذي ذهب بعد ذلك ضحية تصفية الحسابات السياسية في لعبة دولية خطيرة. وذكرت جهات رسمية أن شخصية معروفة تسلمت مبلغا ماليا قدره (238 ألف دينار) لفائدة مسلحين شاركوا في الإطاحة بالنظام السابق ، وبعد التثبت تبيّن أن الأموال سُلّمت دون سند قانوني ما يرجح الاستحواذ عليها لأغـــراض خاصة .

ومظهر آخر من مظاهر الفساد المالي هو عمليات السطو التي تقوم بها المجموعات المسلحة على المصارف الليبية، حيث تعرض أكثر من مصرف لعملية اقتحام وسرقة أمواله، مثل تعرّض شاحنة نقل الأموال التابعة للبنك المركزي في سرت سنة (2013م) إلى عملية سطو من طرف مجموعة مسلحة حيث سرقت مبلغا يناهز (55 مليون دولار) وهي حادثة اعتبرها مسؤولون ليبيون كارثة حقيقية . كما تعرّض مصرف شمال إفريقيا في سرت- أيضا - سنة (2014م) إلى عملية اقتحام وسرقة مبالغ قدّرت بحوالي مليوني

دينار ليبي. وفي نفس الفترة تعرض مصرف وادي الشاطئ غرب البلاد إلى عملية سطو أفرغت خلالها خزانته بالكامل بعد طرد موظفيه وزبائنه من طرف مسلحين.

والملاحظ من العرض السابق مدى استفحال ظاهرة الفساد المالي في كل قطاعات الدولة العامة والخاصة ومن بينها المؤسسات التعليمية .

نتائج التساؤل الثالث : هل توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام الديني والحد من ظاهرة الفساد لدى الموظفين بالمؤسسات التعليمية في الدولة الليبية .

جدول (15) يبين معاملات الإرتباط البسيط بين متغير الالتزام الديني والحد من ظاهرة الفساد لدى الموظفين بالمؤسسات التعليمية في الدولة الليبية .

البعد	الحد من ظاهرة الفساد في المؤسسات التعليمية
الالتزام الديني	-0.902**

** معامل الارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.01 .

تشير نتائج البحث وجود علاقة إرتباطية عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.01) بين الالتزام الديني لدى الموظفين والحد من ظاهرة الفساد في المؤسسات التعليمية في الدولة الليبية . بمعنى أنه كلما كان هناك إلتزام الديني لدى الموظفين بالمؤسسات التعليمية قل الفساد الاداري والمالي .

يعزو ذلك : أن الفساد الإداري والمالي يتقاطع مع فكرة الإلتزام التي تشكل القلب النابض للدين وأن العامل الديني يبعث في ضمير الإنسان الإلتزام الأخلاقي التلقائي كون الدين ينذر بعقوبات غير آنية ، ومن هنا يظهر دور الإلتزام في تقويم السلوك الإنساني بصورة عامة والوظيفي بصورة خاصة على أن يكون الإلتزام نابعا من ذات الإنسان .

ملخص النتائج :

1-أشارت نتائـــج البحث أن مستوى الالتزام الديني لدى الموظفين بالمؤسسات التعليمية في الدولة الليبية جاء بدرجة عالية ، حيث احتلت الفقرة (3) ، والتي نصت على (ترجو من الله التوفيق عندما تقدم على أي عمل) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.7949) والانحراف المعياري (0.49304) ، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة (2) والتي تنص (تحرص على رد السلام بأحسن منه) بمتوسط حسابي (2.7308) والانحراف المعياري (0.52652) وفي المرتبة الثالثة احتلت الفقرة (7) والتي تنص على (تحرص على رد الأمانة إلى أصحابها) بمتوسط حسابي (2.5769) والانحراف المعياري (0.61410) ، وجاءت الفقرات الثلاث بدرجات عالية.

2- أوضحت نتائج البحث أن أهم مظاهر الفساد شيوعا في المؤسسات التعليمية في الدولة الليبية هو الفساد المالي حيث جاء في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (17.8333) حيث احتلت الفقرتان (2 ، 6) والتي نصت على (تنتشر الرشوة بين موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية ، الإهمال والتقصير من قبل بعض الموظفين يترتب عليه ضياع الأموال العامة) المرتبة الأولى بنفس المتوسط الحسابي (2.7308) والانحراف المعياري (0.52652) ، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة (3) والتي تنص على (يستغل بعض موظفي المؤسسات التعليمية مواقعهم الوظيفية لتحقيق مكاسب غير مشروعة) بمتوسط حسابي (2.6026) والانحراف المعياري (0.56614) ، وفي المرتبة الثالثة احتلت الفقرتان (1 ، 4) ، والتي تنص على (بعض موظفي المؤسسات التعليمية يقومون ببعض التجاوزات المالية دون محاسبة ، مخالفة بعض الموظفين للقواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها في المؤسسات التعليمية تؤثر سلبا على سير العملية التعليمية) بنفس المتوسط الحسابي (2.4744) ، والانحراف المعياري (0.67851) ، وجاءت الفقرات الثلاث بدرجات عالية . وجاء الفساد الإداري في الترتيب الثاني بمتوسط الحسابي (17.7821) حيث احتلت الفقرة (6) والتي نصت على (الغياب المتكرر وعدم الالتزام بمواعيد العمل من قبل بعض موظفي المؤسسات التعليمية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.7308) والانحراف المعياري (0.52652) ، وتليها في المرتبة الثانية الفقرتان (1 ، 5) والتي تنص على (تنتشر الواسطة والمحسوبية بشكل كبير بين موظفي المؤسسات التعليمية ، امتناع بعض موظفي المؤسسات التعليمية عن تأدية أعمالهم أو تقصيرهم في أداء واجباتهم) بنفس المتوسط الحسابي (2.5769) والانحراف المعياري (0.61410) ، وفي المرتبة الثالثة احتلت الفقرة (4) ، والتي تنص على (يتخذ بعض موظفي المؤسسات التعليمية قرارات تتعلق بتحقيق منافع شخصية دون الإكتراث بالمصلحة العامة) بمتوسط حسابي (2.5385) والانحراف المعياري (0.67789) ، وجاءت الفقرات الثلاث بدرجات عالية .

3- أكدت نتائج البحث وجود علاقة إرتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين الإلتزام الديني لدى الموظفين والحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات التعليمية في الدولة الليبية .

التوصـــــيات :

1- تفعيل دور المؤسسات التربوية بكل مراحلها من أجل خلق قيم وسلوكيات تؤكد على أهمية العمل والكسب الشريف وبيان عواقب الفساد .

2- إقامة المؤتمرات وإعداد البحوث والدراسات بشكل مكثف لتسليط الضوء وبشكل واسع على الفساد وآثاره المختلفة لغرض تطويقه ووضع الآليات المناسبة للحد منه .

3- تفعيل الجوانب الروحية والدينية التي تشجع على الإستقامة والسلوك الجيد .

4- الشروع بحملة وطنية لإشاعة ثقافة النزاهة ، وعلى هيئة النزاهة تفعيل دورها التربوي في هذه العملية وأن تكون سباقة إلى تنفيذ هذه الآليات بما يعزز المصلحة العامة ويسهم في ترسيخ الحكم الصالح .

5- تضمين المناهج الدراسية ولجميع المراحل مادة عن الفساد الإداري والمالي مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة كل مرحلة دراسية .

6- يجب أن لا يقتصر عمل المؤسسات التربوية على الجوانب التعليمية والأكاديمية فقط ، بل يجب ممارسة دورها التربوي قبل التعليمي ، وتضمين مادة مكافحة الفساد ضمن المناهج الدراسية ، حتى تتسلح الأجيال القادمة بثقافة النزاهة بما يعزز روح المواطنة والوطنية .

المقترحات :

1- تفعيل العمل الرقابي بالإطلاع على ملفات الوزارات وسجلات المؤسسات التابعة لتلك الوزارات من خلال الرقابة المالية فيها بين الحين والآخر في ضوء معايير تعمل بها تلك الرقابات المالية .

2- تفعيل عمل لجان النزاهة بالتعزيز لتأخذ دورها بالتفتيش على ضعاف النفوس وإنتشالهم من تلك الدوائر .

الهوامـــش :

1- أبي الفضل ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثاني ، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ، 1992م ، ص 542 .
2-عبدالرزاق أسود ، المدخل إلى دراسة الأديان ، المجلد (1) ، الدار العربية للموسوعات ، 1999م ، ص 53 .
3-ليالي فايق صادق الرقاني ، إتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو الهجرة إلى الخارج وعلاقتها بالإلتزام الديني والإنتماء السياسي لديهم ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، الجامعة الإسلامية غزة ، 2016م ، ص 39 .
4-حسن سعيد القحطاني ، وفؤاد طه طلافحة ، التدين وعلاقته بالجمود الفكري (البرجماتية) ، دراسة ميدانية حول طلبة كلية المعلمين بتبوك ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ، م (23) ، 2007م ، ص 34 .
5-سعاد عبد الفتاح محمد ، الفساد المالي والإداري بالمنظمة الدولية لمكافحة الفساد وإهدار المال العام باليمن مقال منشور على الموقع الإلكتروني بتاريخ 2012/12/2 www. Ncoyemen. Com
6-بلال خلف السكارنة ، أخلاقيات العمل ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ، 2009م ،ص 50 .
7-طاهر الغالبي ، وصالح العامري ، المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2010م ، ص 80 .
8-نجلاء محمد إبراهيم بكر ، الفساد الإداري وإنعكاساته على الأداء الاقتصادي ، المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة ، العدد (3) ، مصر ، 2009م ، ص 66 .
9-زياد بركات ، الإلتزام الديني وعلاقته بالتكيف النفسي والاجتماعي لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة ، مجلة جامعة الخليل للبحوث ، المجلد (2) ، العدد (2) ، 2006م ، ص 8 .
10-فتحي بن ناصر علي باقادر ، الإلتزام الديني وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى الطلاب الذكور المرحلة الثانوية ، رسالة ماجستير " منشورة " ، كلية الآداب ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2014م ، ص 18 .
11-فاطمة محمد صالح ، الإلتزام الديني وعلاقته بالصحة النفسية لطلبة كلية العلوم الإسلامية ، مجلة التربية والعلوم ، جامعة الموصل ، م (14) ، ع (4) ، 2007م ، ص 342 .
12-إبراهيم علي ، التدين في التربية والتربية في التدين ، مجلة الوطن ، م (ع) ع (11959) ، 2004م ، ص 124 .
13-وحيد بن محمد بن علي ملبياري ، الإلتزام الديني وعلاقته بالسعادة لدى طلاب وطالبات جامعة أم القرى ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، الرياض ، 2015م ، ص 5 .
14-زياد عربية ، الفساد ، مجلة دراسات استراتيجية ، جامعة دمشق ، العدد (16) ، 2005م ، ص 45 .
15-عبدالرحمن عادل محمد ، الفساد الإداري ، دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط ، مجلة مصر المعاصرة ، مج (103) ، ع (502) ، مصر ، 2011م ، ص 78 .
16-مفيد دنون يونس ، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد (10) ، المجلد (32) ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، 2010م ، ص 36 .
17-حسن لطيف كاظم الزبيدي ، وعاطف لافي السعدون ، الفساد جذوره وثماره المرة في العراق ، مجلة دراسات إقتصادية ، العدد (18) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2006م ، ص 60 .

18-كمال أمين الوصال ، الفساد ، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد (38) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2009م ، ص 70 .
19-مصطفى كامل السيد ، العوامل والآثار السياسية ، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004م ، ص 33 .
20-عزالدين بن تركي ، منصف شرفي ، الفساد الإداري ، أسبابه ، آثاره ، طرق مكافحته – إشارة إلى تجارب بعض الدول ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية لحد من الفساد المالي والإداري ، 2012م ، ص 92 .
21-هاشم الفتلي الشمري ، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011م ، 62 .
22-حمزة محمد محمود أكريم ، دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات المملوكة للدولة ، تحليلات واستنتاجات نظرية ، جامعة بنغازي ، ليبيا ، 2019م .
23-سعاد عبدالسلام عرقيب ، تزايد معدلات الفساد المالي في القطاع العام في ليبيا ، 2018م .
24-عبدالغني الفطيسي ، الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا ، دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات (2008م- 2012م) ، 2014م .